الزراعة

.....-OIC/COMCEC

COMCEC

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التعاون في المجال الزراعي

مكتب تنسيق الكومسيك

ربوتكأ 2017

كلمة عن التعاون في المجال الزراعي

بلغت أعداد السكات في العالم أكثر من 7 مليار نسمة. يعيش حوالي نصف أولئك السكان في مناطق ريفية التي يتمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي بالزراعة. وبالنسبة لمعظم النظم الاقتصادية، خصوصًا تلك النظم في البلدان النامية، تلعب الزراعة دورًا مميزًا في التنمية الاقتصادية. حيث تعتبر الزراعة قاطرة النمو والمصدر الوحيد للحد من الفقر في معظم البلدان النامية. وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن قطاع الزراعة هو القطاع الأكثر فاعلية في توفير الدخل للفئات الأفقر بين السكان. وبحسب البنك الدولي، فإن الزراعة تشارك بنسبة واحد بالمائة في النمو الاقتصادي في المناطق النامية، تزيد من نفقات ثلاث شرائح عشرية شديدة الفقر بواقع مرتين ونص على الأقل، مقارنة بنسبة 1 بالمائة يشارك بها أي قطاع آخر في النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وفي العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، تمثل الزراعة أحد القطاعات الرائدة من حيث الدخل وتوفير فرص العمل والتجارة. وقد ازدادت قيمة الإنتاج الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في العقد الأخير نتيجة زيادة الأسعار وزيادة الإنتاج. في عام 1990، بلغ ناتج الدخل المحلي الزراعي 186 مليار دولار، مع حصة قدرها 16 بالمائة من الإنتاج الزراعي العالمي. في عام 2015، بلغ ناتج الدخل المحلي الزراعي 653 مليار دولار، مع حصة قدرها 21 بالمائة من الإنتاج الزراعي العالمي (الشكل 21)

الشكل 1. إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي وحصته في الإنتاج الزراعي العالمي

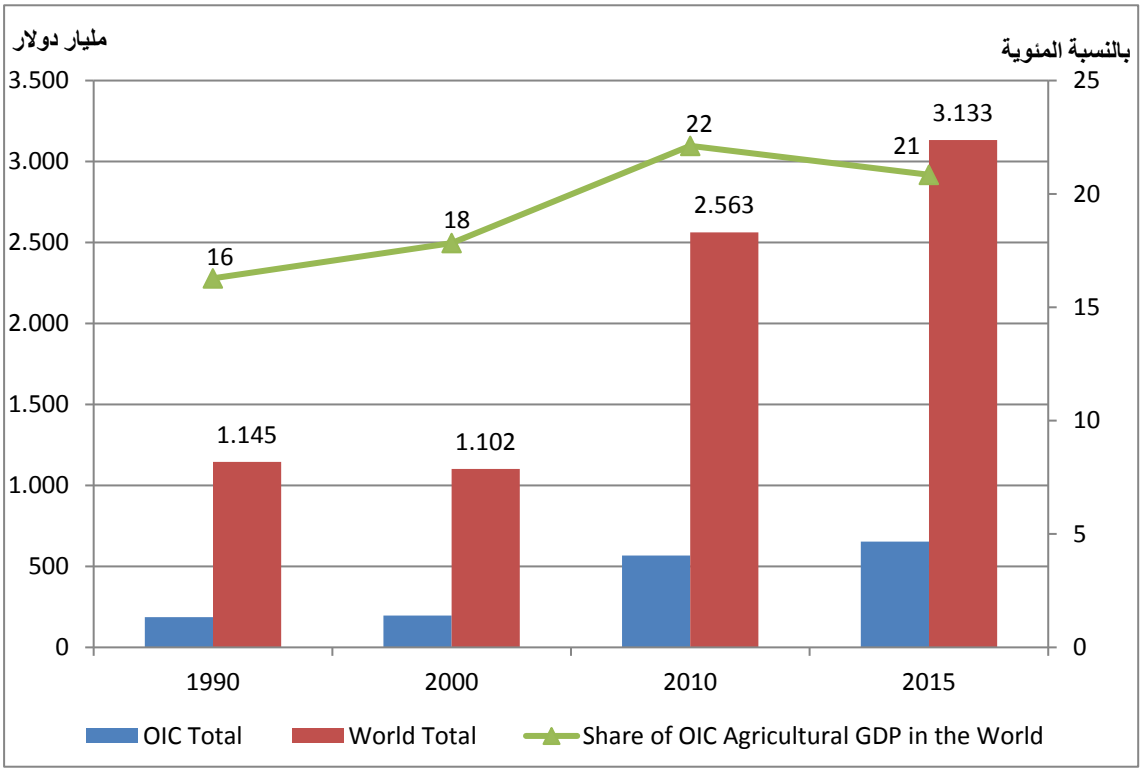

المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة *2017*

يبين الشكل الأهمية المتزايدة للزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي حول العالم إلا أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشهد أداءً أضعف بقليل في القطاع الزراعي. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لديها 29 بالمائة من إجمالي المساحات الزراعية العالمية. ولهذا فمن الممكن استغلال إمكانات القطاع الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بفعالية أكبر من أجل رفع حصتها في المخرجات الزراعية العالمية.

يوضح الشكل 2 حصة إجمالي الناتج المحلي من الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في ثلاث مجموعات رسمية في دول منظمة التعاون الإسلامي (إفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، وآسيا). وفي الفترة بين 1990-2015، أصبح الأداء النسبي لمجموعة الدول الإفريقية أكثر قوة مقارنة مع مجموعة الدول العربية والآسيوية. ولكن مع مرور السنوات، حققت مجموعة الدول الآسيوية المساهمة الأعلى في الإنتاج الزراعي.

وفي عام 2015، بلغ إجمالي الناتج المحلي الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي 653 مليار دولار، ووصلت قيمة مساهمة المجموعة الآسيوية إلى 363 مليار دولار، أي أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الزراعي للدول الأعضاء في المنظمة. وتلي المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية المجموعة الآسيوية، حيث حقق كل منهما على التوالي 148 مليارًا و143 مليار دولار أمريكي.

الشكل 2.إجمالي الناتج المحلي الزراعي حسب الأقاليم الفرعية وحسب الحصة بالسعر الحالي

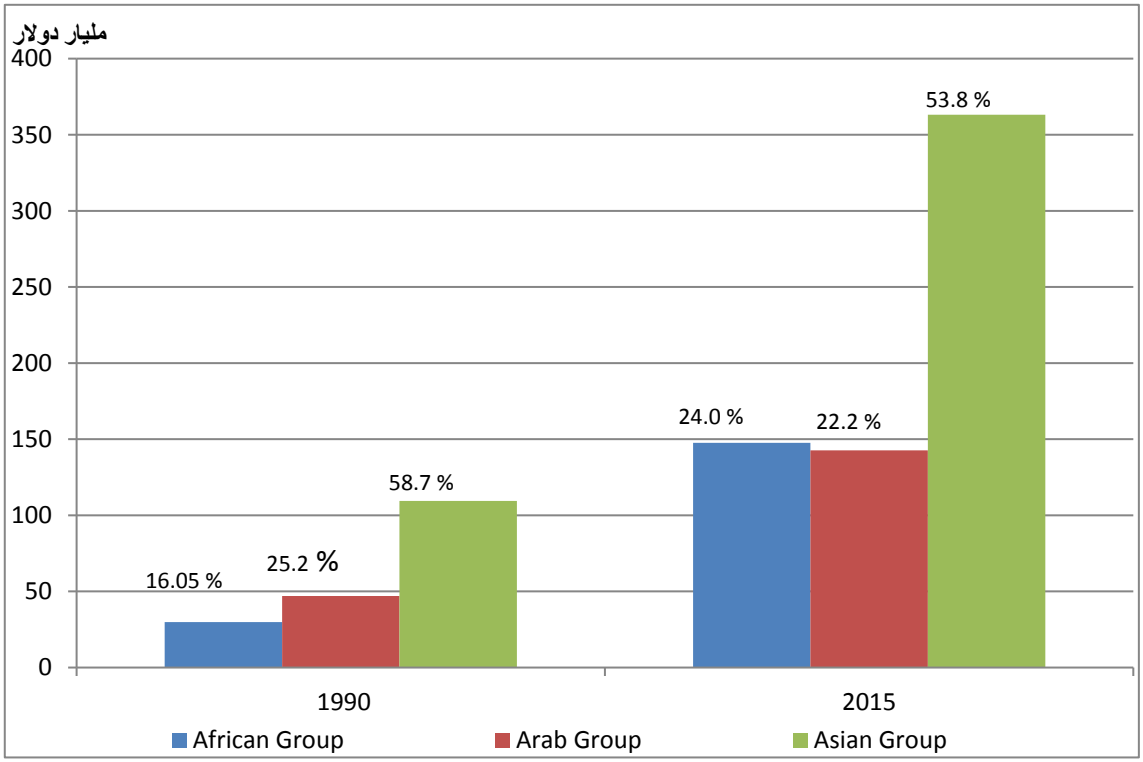

المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة *2017*

يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في عديد من البلدان النامية، مصدرًا حيويًا لتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. في عام 1990، وفّر القطاع الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص العمل لحوالي 195 مليون شخص. واعتباراً من العام 2015، انضم 25 مليون شخص إلى العاملين في المجال الزراعي، ليرتفع عدد العاملين في المجال الزراعي إلى 220 مليون شخص.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة العمل في القطاع الزراعي، فإن حصة القطاع من التوظيف تنخفض مع الوقت. ففي عام 1990، أسهمت الزراعة بنسبة 52.8 بالمائة في إجمالي فرص العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي نسبة أعلى من نسبة فرص العمل التي توفرها الزراعة على مستوى العالم. إلا أنه في بداية القرن الواحد والعشرين، انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي فرص العمل ليصل إلى حوالي 44 بالمائة على مستوى دول المنظمة وعلى مستوى العالم. ومنذ ذلك الحين، أصبحت حصة إجمالي التوظيف في القطاع الزراعي بدول منظمة التعاون الإسلامي أقل منها في بقية مناطق العالم. على سبيل المثال، بلغت نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي في إجمالي فرص العمل على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2015 حوالي 35.8 بالمائة بينما وصلت 29.5 بالمائة عالمياً.

الشكل 3. نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى العالم

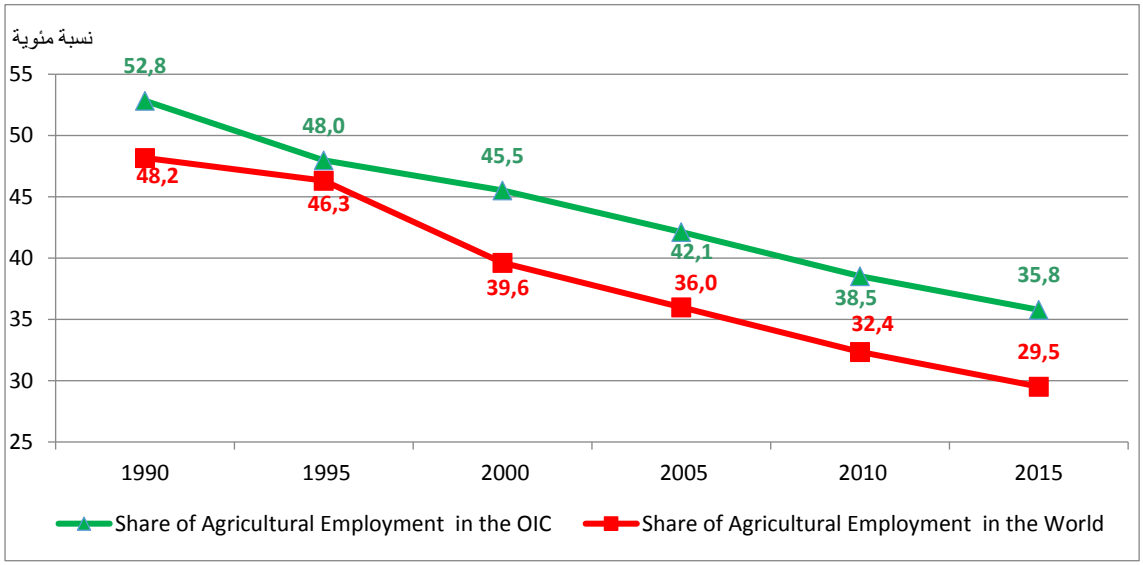

المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة *2017*

ارتفع التداول في السلع الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي البالغة 57 دولة في العقد الأخير، وصولاً إلى العام 2016. وحققت التجارة الزراعية الإجمالية في دول منظمة التعاون الإسلامي نمواً بأكثر من أربعة أضعاف خلال تلك الفترة، ليصل إلى 329 مليار دولار عام 2016 (الشكل 4). وفي عام 2016، بلغ إجمالي واردات السلع الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي 196 مليار دولار، مقارنة مع 42 مليار دولار عام 2001. وتماشياً مع ذلك، بلغت قيمة صادرات السلع الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 133 مليار دولار عام 2016 مقارنة مع 28 مليار دولار عام 2001.

الشكل 4الصادرات والواردات الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي.

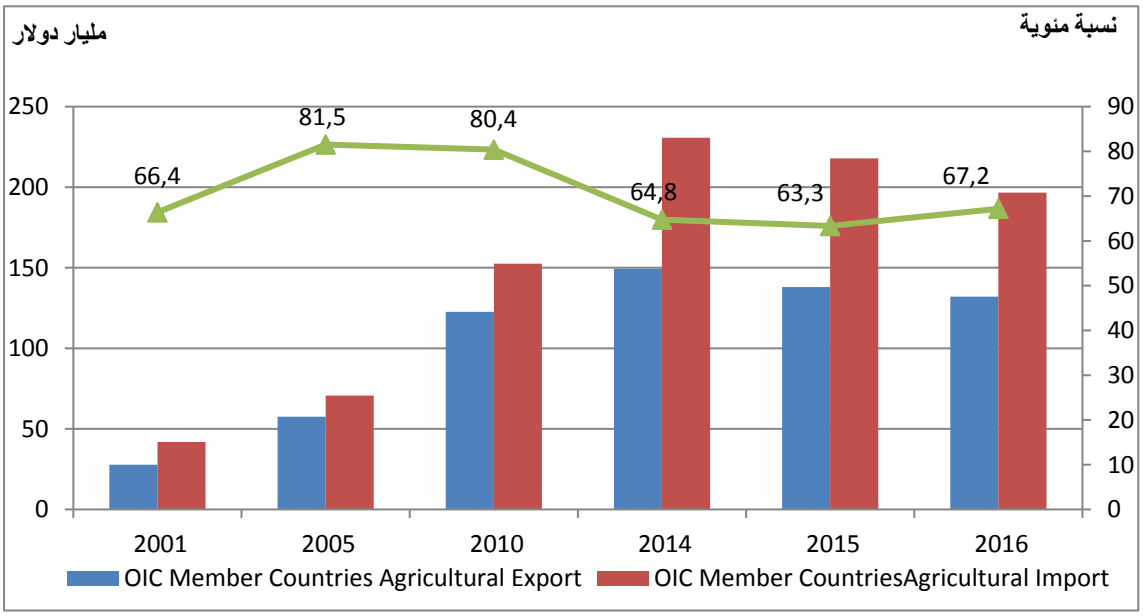

المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة *2017*

ارتفعت الحصة العالمية من الواردات الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي بواقع 12.72 بالمائة عام 2016 مقارنة مع 7.81 بالمائة عام 1990. وبالمثل، وصلت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الصادرات الزراعية العالمية 8.73 بالمائة. ارتفعت كل من الصادرات والواردات الزراعية ارتفاعاً ملموساً في الفترة بين عامي 2005-2014. وفي الفترة بين عامي 2014-2016، وفيما استقرت حصة صادرات السلع الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي، بدأت نسبة مساهمة الواردات الزراعية من دول المنظمة في واردات الزراعة العالمية بالانخفاض (أنظر الشكل 5).

الشكل .5 الأداء التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي في المجال الزراعي على الصعيد العالمي .

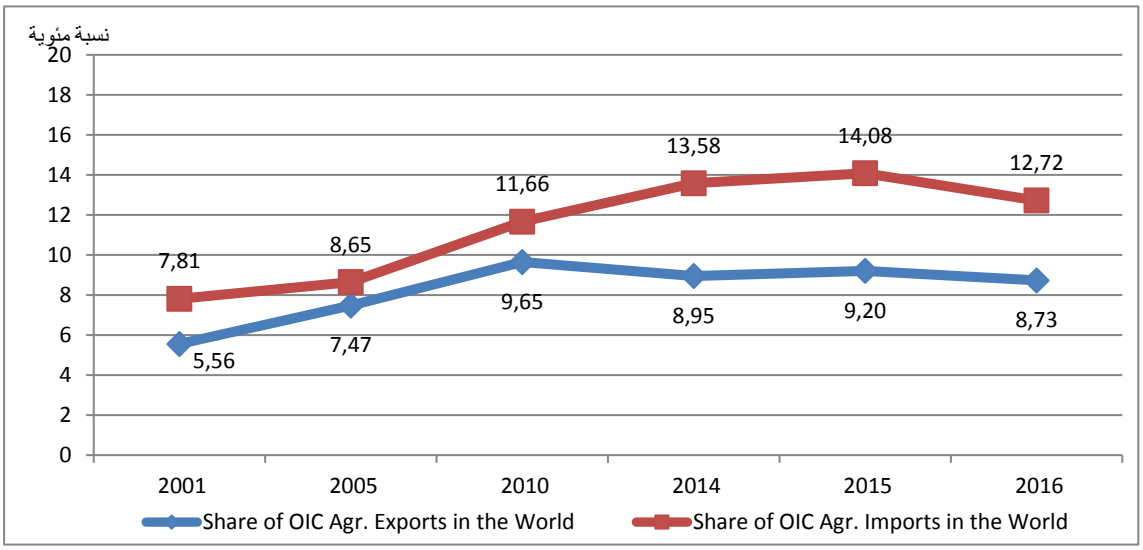

المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لسنة 2017

التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وفيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، فإن غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تتمتع بالاكتفاء الذاتي، ما يجعلها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على استيراد المنتجات الزراعية. وبالمثل، يتركز الإنتاج الزراعي في دول منظمة التعاون الإسلامي بصفة أساسية في عدد محدود من الدول الأعضاء، وهي إندونيسيا ونيجيريا وتركيا وباكستان وإيران ومصر وماليزيا وبنجلاديش والسودان والجزائر. تنتج تلك الدول الأعضاء أكثر من 75 بالمائة من إجمالي المنتجات الزراعية.

وإلى جانب مشاكل أخرى، يعاني القطاع الزراعي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفة أساسية من:

- انخفاض الإنتاجية الزراعية
- الافتقار إلى إطار عمل مؤسسي يوفر التعديلات اللازمة لقطاع زراعي أكثر كفاءة وإنتاجية
- عدم كفاية استثمارات القطاع العام في البنية التحتية
- قلة استثمارات القطاع الخاص في الزراعة والمشروعات الزراعية؛
- الافتقار إلى إدارة الموارد الطبيعية المستدامة (الأرض، والماء، ومصائد الأسماك، والغابات)؛
- فقد وهدر الغذاء

الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الزراعة: الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يمثل هدر الغذاء أحد المشكلات الكبيرة التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بضمان الأمن الغذائي. نظرًا لأهمية قضية الفاقد والمهدور من الغذاء، خصصت مجموعة عمل الكومسيك للزراعة اجتماعاتها الثلاثة الأخيرة للأبعاد المختلفة لهذا الأمر، وهي: فاقد الغذاء في الحقول، والفاقد بعد الحصاد، وهدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الشأن، انعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الزراعة في 23 فبراير 2017 تحت عنوان "الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وقدم تقرير بحثي إلى هذا الاجتماع عن نفس الموضوع.

يشير التقرير الوارد أعلاه المعد للاجتماع التاسع لمجموعة عمل الزراعة أن هدر الغذاء في الأسر المعيشية وفي قطاع الخدمات يعود لأسباب رئيسية والتي يمكن تجنبها. وفي هذا الصدد، يقدر بأن نسبة 56 بالمائة من هدر الغذاء في قطاع الخدمات هي نسبة يمكن تجنبها (انظر الشكل 6).

الشكل 6: تحليل هدر الغذاء

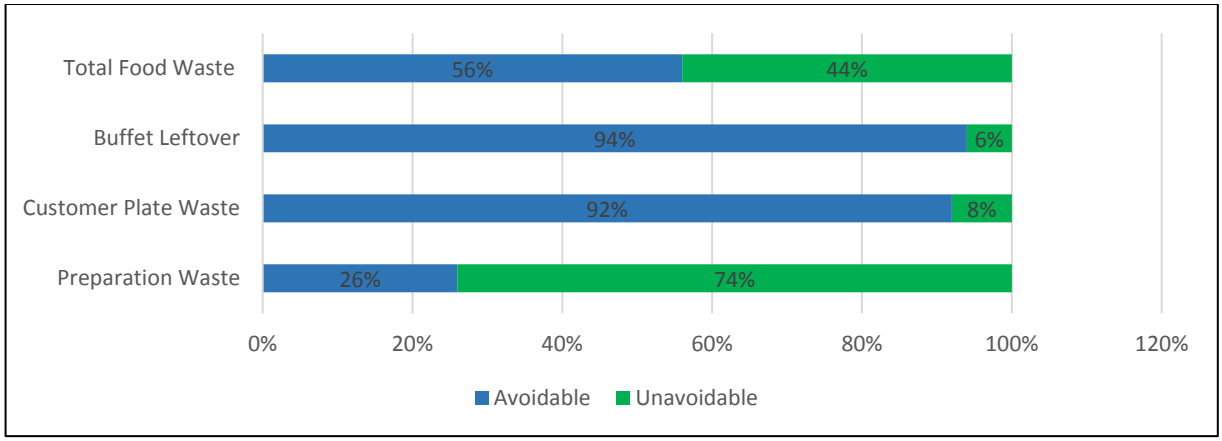

المصدر: الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الكومسيك

طبقًا للتقرير المذكور، يحدث هدر الغذاء في قطاع الخدمات يتحقق في ثلاث مراحل أساسية: إعداد الطعام، وفضلات الطعام، وفضلات الموائد والمقاصف. وعلى النقيض من مرحلة الإعداد، يتضح أن أكثر من 90 بالمائة من فضلات الطعام على الموائد والموائد المفتوحة هي نسبة هدر يمكن تجنبها. وفي هذا السياق، يتم التركيز على بعض المبادرات الإقليمية والعالمية الرئيسية التي تهدف إلى الحد من هدر الغذاء. إضافة إلى ذلك، طور عدد من الدول بعض المبادرات/البرامج المحلية مثل تركيا ومصر لمنع هدر الطعام على المستوى القومي. ويمكن تجنب جزء كبير من هدر الغذاء في قطاع الخدمات أثناء توزيع الطعام على الأشخاص المحتاجين. وقد أقرت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجموعة كبيرة ومتنوعة من المبادرات التي تهدف إلى الحد من هدر الغذاء، مع التركيز على بنوك الطعام، حيث اعتمدت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فكرة بنوك الطعام لإعادة توزيع أو التبرع بالطعام ويُنظر إلى بنك الطعام المعمول به في مصر باعتباره مثالاً على أفضل الممارسات.

فيما يلي السمات والأسباب الرئيسية لهدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي :

- أثر الفعاليات الاجتماعية والدينية التي تؤدي إلى زيادة هائلة في هدر الطعام، على سبيل المثال حفلات الزفاف والفعاليات الاجتماعية الضخمة.
- الفاكهة والخضروات والمخبوزات هي أكثر المنتجات المهدرة بوجه عام.
- وصول الأغذية إلى تاريخ انتهاء صلاحيتها هو أكثر الأسباب شيوعًا في التخلص منها.
- معظم الغذاء المهدر في الأسر المعيشية يكون في مرحلة الإعداد، ويمكن تجنبه.
- يحدث هدر الغذاء في أماكن تقديم الغذاء بصفة أساسية أثناء مرحلة الإعداد أو بسبب طلب المستهلكين أكثر من اللازم، أو تركهم لكثير من فضلات الطعام على الموائد.

وناقشت مجموعة العمل تلك الجوانب وتوصلت إلى التوصيات الملموسة التالية:

1. تطوير إطار عمل تشريعي وخارطة طريق محددة للحد من الهدر الغذائي في سياق شمولي يتضمن سلسلة التوريد.
2. تطوير بنوك الطعام وشبكات توزيع الغذاء
3. إطلاق مبادرات وحملات قوية لرفع الوعي بالهدر الغذائي في سلسلة التوريد والاستهلاك

تتوفر وقائع الاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الزراعة: إنشاء وتطوير المؤسسات السوقية:

تعتمد الأسواق الزراعية والغذائية الفعالة على نظام محكم من المؤسسات السوقية التي تتعامل مع مشاكل السوق وتحقق أهداف السياسة المتعلقة بضمان الأمن الغذائي واستقرار أسعار المواد الغذائية وتحفيز إنتاج الغذاء محلياً وتشجيع الشمول الاجتماعي وتخفيف الفقر في المناطق الريفية.[1] في هذا السياق، انعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة في 28 سبتمبر 2017 تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعية: إنشاء وتطوير المؤسسات السوقية" وناقش الاجتماع تقريرًا بحثيًا عن نفس الموضوع.

تتدخل الحكومات على مستوى العالم في القطاع الزراعي والغذائي للتعامل مع جوانب فشل القطاع واستكمال وتسهيل مشاركة القطاع الخاص وتحقيق أهداف السياسات المرتبطة بالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي والأسعار المعقولة والمتساوية للمواد الغذائية والمنافسة والتصنيع والتنمية الاقتصادية للمناطق الريفية. ووفقاً للتقرير البحثي المعد للاجتماع، فإن درجة التدخل في السوق الزراعية وبالتالي إنشاء المؤسسات السوقية، يتباين بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

سلط التقرير البحثي الضوء على التحديات التالية المتعلقة بالمؤسسات السوقية الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي:

- عدم التنسيق فيما بين الجهات المعنية ذات الصلة
- ضعف البنية الأساسية وإطار العمل القانوني الذي يضمن المشاركة الفاعلة للمزارعين والقطاع الخاص في سلسلة التوريد
- محدودية القدرة الاستيعابية للمؤسسات السوقية لإنجاز المهام المنوطة بها

بعد دراسة النتائج الرئيسية للتقرير البحثي وإجراء مناقشات متعمقة، توصلت مجموعة العمل إلى التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

مشورة السياسات الأولى: تأسيس / تحسين نظام سجل المزارعين / مؤسسات المزارعين لتوفير الدعم والمساعدات المخصصة بالإضافة إلى تبليغ المزارعين بالمعلومات السوقية.

مشورة السياسات الثانية: تطوير السياسات/البرامج/الآليات لتعزيز الوصول الفوري للمزارعين إلى الخدمات عالية الجودة (مثل البذور، ومبيدات الحشرات، والأسمدة، وغيرها من المكونات الأساسية) بغية زيادة النوعية والكمية والقدرة التسويقية للمنتجات النهائية.

مشورة السياسات الثالثة: تقديم الدعم القائم على الاحتياجات لتطوير القدرات وتدريب المزارعين وجمعيات المزارعين لتعزيز فرص الوصول إلى المستودعات وسعة التخزين.

مشورة السياسات الرابعة: تأسيس / تحسين القدرة على تتبع المكونات والمدخلات بالإضافة إلى مصادقة وتوحيد معايير المنتجات التسويقية لتعزيز السلامة والقدرة التسويقية للمنتجات الزراعية في كل من الأسواق المحلية والعالمية

تتوفر وقائع الاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

- **تمويل مشاريع الكومسيك**

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للزراعة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

شهد العام 2016 تنفيذ ثلاثة مشاريع ناجحة في مجال التعاون الزراعي وذلك من جانب كل من إيران وفلسطين وتركيا. نفذت إيران مشروع "تمكين الأسر المعيشية في المناطق الريفية فيما يتعلق بإدارة الإنتاج، والتوريد، والوصول إلى السوق" بالتعاون مع كل من أذربيجان وتركيا. وكان الهدف من المشروع هو تسهيل وبناء قدرات الوصول إلى السوق لدى صغار المزارعين الذين ينتجون المنتجات الزراعية الجيدة. وفي هذا السياق، قام فريق المشروع بزيارات دراسية إلى الدول الشريكة من أجل الاطلاع على الممارسات الجارية فيما يتعلق بموضوع المشروع. كما انعقد برنامج تدريبي لمدة أسبوعين في طهران بمشاركة خبراء من الدول الشريكة. وفي

[1] مكتب تنسيق الكومسيك (2017)«تحسين أداء السوق الزراعية: إنشاء وتطوير المؤسسات السوقية

أعقاب البرنامج التدريبي، قام فريق المشروع بإعداد تقرير للمشروع ومواد تتعلق به (كتيّب ونشرات وغيرها) بناء على نتائج الزيارات الدراسية والبرنامج التدريبي، وتمت مشاركة تلك المواد مع الدول الشريكة لرفع مستوى الوعي.

أما مشروع "زيادة إنتاجية الحيوانات المجترة الصغيرة عن طريق استخدام تقنيات مختلفة مثل العلف المخزن ومجموعات التغذية والزراعات المائية في فلسطين والأردن وتونس" فقد نفذته فلسطين بالتعاون مع الأردن وتونس. وكان الهدف من المشروع هو تحسين إنتاجية الحيوانات المجترة الصغيرة عبر تطبيق تقنيات جديدة في أنظمة التغذية البديلة. وفي إطار هذا المشروع، انعقد برنامج تدريبي لمدة أسبوعين في الأردن بمشاركة ثلاث خبراء من كل دولة شريكة. وخلال البرنامج التدريبي، تبادل المشاركون خبرات بلادهم حول الموضوع. وبالإضافة لذلك، عمل فريق المشروع على إعداد تقرير حول أنشطة المشروع.

نفذت تركيا مشروع "تأسيس قاعدة بيانات، وشبكة اتصال، وصفحات على الويب لصغار الملاك / المشاريع التعاونية الزراعية للعائلات المزارعة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بواسطة دولة تركيا بمشاركة 25 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. الهدف من هذا المشروع هو إقامة بوابة توفّر منصة لتعزيز التجارة والتعاون بين الدول الأعضاء، وبخاصة في تجارة المنتجات الزراعية الغذائية التي ينتجها صغار المزارعين. وفي هذا الصدد، وفي المرحلة الأولى من المشروع، عمل فريق المشروع على تصميم البوابة مع كافة البنى التحتية التقنية اللازمة لتسجيل الدول الأعضاء. كما انعقدت ورشة عمل دولية في أنقرة بمشاركة خبراء من الدول الشريكة. وخلال ورشة العمل، تم تعريف المشاركين بالبوابة ومناقشة عدد من التفاصيل الفنية المتعلقة بالعضوية واستخدام البوابة مع ممثلي الدول الشريكة.

قامت إندونيسيا وغامبيا بتنفيذ مشروعين في مجال التعاون الزراعي خلال العام 2017. نفذت وزارة الزراعة في إندونيسيا مشروع "تحسين دخل المزارعين أصحاب الحقول الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقليل الفاقد من الإنتاج الحيواني". والدول الشريكة في هذا المشروع هي تركيا وقطر وبروناي دار السلام، ومصر، وماليزيا، والسودان. كان الهدف من المشروع هو تعزيز وتحسين الأمن الغذائي الوطني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك عبر تقليل الخسائر في منتجات المواشي (الحليب واللحوم والبيض). تضمن المشروع جمع البيانات المحلية لإجراء التحليل المقارن حول تقليل الخسائر من إنتاج المواشي (الحليب واللحوم والبيض) والقيام بزيارات دراسية إلى تركيا وقطر لإجراء التحليل المقارن وعقد الندوات العالمية والبرامج التدريبية حول تقليل خسائر الغذاء من الحليب واللحوم والبيض بمشاركة ممثلين من بروناي دار السلام ومصر وماليزيا والسودان، بالإضافة إلى إعداد التقرير النهائي للمشروع بناء على أنشطة المشروع.

قامت وزارة الزراعة في غامبيا بتنفيذ مشروع «تقليل خسائر ما بعد حصاد الحبوب لتحسين الحياة في المناطق الريفية. وكان الهدف من المشروع هو تحسين الأمن الغذائي والحياة في المناطق الريفية من خلال توفير أساليب إدارة محصول الحبوب بعد الحصاد. وفي هذا السياق، تضمنت أنشطة المشروع إجراء زيارات دراسية إلى إندونيسيا ونيجيريا من أجل مراجعة الأساليب الحالية لإدارة المحصول بعد الحصاد في تلك الدول، إلى جانب برنامج تدريبي حول أساليب إدارة المحصول بعد الحصاد بمشاركة خبراء فنيين ورواد أعمال من الدول الشريكة، وإعداد التقرير النهائي الذي يستعرض تفاصيل نتائج كافة أنشطة المشروع.